مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 05 العدد 01 (22) 2025/03/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

Employing US economic military sanctions against Turkey in the year (1975-1990)
A historical analytical study in light of US-Turkish relations starting from the Turkish occupation of Cyprus until the end of the Cold War

Prof. M. Alia Abdul Hussein Saied Nasr Allah
University of Basra / College of Education for Human Sciences
a07712003900@gmail.com

Received:25/01/2025 Accepted: 09/03/2025

Abstract:

This study sheds light on the use of military and economic sanctions by the United States as a tool to achieve its strategic goals towards Turkey during the period from 1975 to 1991. The study deals with the historical roots of US-Turkish relations until the end of the Cold War in 1990. It deals with the nature of the sanctions imposed on Turkey by the United States as a result of various political and security crises

such as the arms embargo in 1975 due to the Cyprus conflict and the economic sanctions in the nineties due to human rights issues and the Kurdish problem. It also studies the effects of these sanctions on all situations in Turkey, including their impact on the orientations of Turkish foreign policy and its international relations.

Keywords: United States of America, Turkey, sanctions, military, economic

مجلة الحكمة للدراسات والأبحاث المجلد 05 العدد 01 (22) 2025/03/15
ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

توظيف العقوبات العسكرية الاقتصادية الامريكية تجاه تركيا عام (1975 –1990)
دراسة تاريخية تحليلية في ضوء العلاقات الامريكية التركية بدءا" من الاحتلال التركي لجزيرة قبرص حتى نهاية الحرب الباردة"

ا. م علية عبد الحسين سعيد نصرالله
جامعة البصرة /كلية التربية للعلوم الإنسانية
a07712003900@gmail.com

الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على استخدام الولايات المتحدة الامريكية للعقوبات العسكرية والاقتصادية كأداة لتحقيق اهدافها الاستراتيجية تجاه تركيا خلال الفترة الممتدة من عام 1975 الى 1991 تتناول الدراسة الجذور التاريخية للعلاقات الامريكية التركية حتى نهاية الحرب الباردة 1990 ,تناولت طبيعة العقوبات

المفروضة على تركيا من قبل الولايات المتحدة نتيجة لأزمات سياسية وأمنية مختلفة مثل حظر الاسلحة عام 1975 بسبب النزاع القبرصي والعقوبات الاقتصادية في

التسعينات بسبب قضايا حقوق الانسان والمشكلة الكردية ودرست اثار تلك العقوبات على الاوضاع كافة في تركيا بما في ذلك تأثيرها على توجهات السياسة الخارجية التركية وعلاقاتها الدولية

الكلمات المفتاحية : الولايات المتحدة الامريكية , تركيا , العقوبات , العسكرية , الاقتصادية

المقدمة

تعتبر دراسة توظيف العقوبات العسكرية والاقتصادية الأمريكية تجاه تركيا من 1975 حتى 2016 ذات أهمية كبيرة لعدة أسباب تتعلق بالجوانب التاريخية، السياسية، والاقتصادية للعلاقات الدولية، وخاصة العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا. فالولايات المتحدة وتركيا ترتبطان بعلاقة شراكة استراتيجية معقدة ومتشابكة، حيث لعبت تركيا دوً را محورًيا في الجغرافيا السياسية منذ الحرب الباردة وحتى اليوم، بفضل

موقعها الجيوسياسي الذي يربط بين الشرق الوسط وأوروبا وآسيا، بالإضافة إلى عضويتها الفاعلة في حلف شمال الأطلسي(الناتو).

تتجلى أهمية هذه الدراسة من خلال تسليط الضوء على استخدام العقوبات كأداة للضغط السياسي والدبلوماسي في العلاقات الدولية، وما لذلك من تأثير مباشر على الدول المستهدفة من جهة، والدول التي تفرض العقوبات من جهة أخرى. وتعد العقوبات الاقتصادية تفرض لتحقيق أهداف سياسية أو استراتيجية محددة. في والعسكرية واحدة من أكثر الأدوات السياسية حساسية وتأثيرا، حيث غالًبا حالة تركيا، كانت العقوبات الأمريكية تعبيرا عن توترات عميقة بين البلدين، تعكس اختلاف المصالح والرؤى

بشأن قضايا إقليمية ودولية متنوعة. منذ عام ،1975 كانت الولايات المتحدة تلجأ إلى فرض عقوبات عسكرية واقتصادية على تركيا كرد فعل على مجموعة من القضايا الخافية، مثل أزمة قبرص، وموقف تركيا من الأكراد، وحقوق الإنسان، وتعاونها مع

دول أخرى كروسيا وإيران. دراسة هذه العقوبات تساعد في فهم الطريقة التي تسعى بها الولايات المتحدة لتوجيه سياسات تركيا بما يتماشى مع استراتيجياتها في المنطقة. اما الهدف من الدراسة اهداف الدراسة تقدم الدراسة نموذج لفهم العقوبات العسكرية والاقتصادية ليست مجرد اجراءات عقابية بل هي استراتيجية طويلة المدى تهدف الى تعديل سلوك الدول المستهدفة من خلال دراسة هذه العقوبات على تركيا ,ويمكن استنتاج مدى نجاحها او فشلها في تحقيق الاهداف الامريكية ومدى قدرتها على التأثير في السياسات الداخلية والخارجية لتركيا

أحد أهم أسباب التركيز على هذا الموضوع هو الدور المتغير لتركيا في النظام الدولي. في العقود الأخيرة، بدأت تركيا في تبني سياسات أكثر استقلالية عن الولايات المتحدة، وهو ما جعل العلاقة بين البلدين أكثر تعقيًدا. العقوبات المفروضة تعكس تطور هذه العلاقة وتوضح كيف حاولت الولايات المتحدة تقييد أو توجيه سلوك تركيا من خلال التأثير على اقتصادها وقوتها العسكرية. إن تحديد الإطار الزمني للدراسة بين عامي 1975 و1990يمثل فترة حاسمة في العلاقات الأمريكية–التركية، حيث شهدت هذه الفترة تقلبات كبيرة على صعيد السياسة الخارجية التركية، واستخدام العقوبات العسكرية والاقتصادية كأداة من أدوات السياسة الأمريكية لضبط سلوك تركيا. في عام 1974، قامت تركيا بغزو قبرص في رد على انقلاب دعمته اليونان في الجزيرة. هذه العملية العسكرية كانت نقطة تحول في العلاقات بين تركيا والولايات المتحدة. في

عام 1975، فرضت الولايات المتحدة حظرًا على تصدير الأسلحة إلى تركيا، في خطوة غير مسبوقة. هذا الحظر، الذي كان يهدف إلى الضغط على تركيا للانسحاب من
قبرص، كان من أولى الأمثلة على استخدام العقوبات العسكرية كأداة للتأثير في السياسات الخارجية لتركيا. يعتمد البحث على المنهج الوصفي لتحليل الأحداث والتطورات المتعلقة بالعقوبات الأمريكية المفروضة على تركيا

تناولت خطة الدراسة اربع مباحث وخاتمة: استعرض المبحث الاول :خلفية عن العقوبات العسكرية والاقتصادية بشكل عام ونبذة تاريخية عن العلاقات الامريكية التركية بعد الحرب العالمية الثانية حتى عام 1975 تطرق المبحث الثاني: –المبحث
الثاني :العقوبات العسكرية والاقتصادية الأمريكية (1975–1980), اوجد المبحث الثالث : اسباب العقوبات العسكرية والاقتصادية الامريكية على تركيا 1975 – 1980ختم المبحث الرابع : توتر العلاقات الامريكية التركية(تأثير العقوبات على العلاقات بين البلدين في المرحلة الانتقالية عام 1990) ونتائجه

المبحث الاول :1– خلفية عن العقوبات العسكرية والاقتصادية بشكل عام

1- العقوبات العسكرية والاقتصادية هي إحدى الأدوات الرئيسية التي تلجأ إليها الدول لتحقيق أهدافها السياسية والاستراتيجية في العلاقات الدولية. تُعرف العقوبات بأنها إجراءات تقييدية تفرضها دولة أو مجموعة من الدول على دولة أخرى بهدف الضغط عليها لتغيير سلوك معين، أو لمعاقبتها على اتخاذ سياسات تُعتبر غير مقبولة وفقًا للمعايير الدولية أو لمصالح الدولة المفروضة (البحراني ,2018 ,ص1)

–تُقسم العقوبات عمومًا إلى نوعين رئيسيين

1. العقوبات العسكرية:

تشمل القيود المفروضة على تصدير أو استيراد المعدات العسكرية، والأسلحة، والذخائر، والتكنولوجيا ذات الاستخدام العسكري. تهدف هذه العقوبات إلى تقويض القدرات الدفاعية للدولة المستهدفة، مما يجعلها أقل قدرة على الدفاع عن نفسها أو تنفيذ

سياسات قد تُعتبر تهديدًا إقليميًا أو دوليًا.غالبًا ما تُفرض العقوبات العسكرية عندما تُتهم الدول بانتهاك حقوق الإنسان، أو عند دعمها جماعات مسلحة أو تنظيمات تصنفها الدول المفرِضة كإرهابية، أو في حال اتباع سياسات تُهدد الاستقرار الإقليمي(كميس , 2017,ص2)

2. العقوبات الاقتصادية:

تتمثل في فرض قيود على التجارة، والاستثمار، والتكنولوجيا، وتحويل الأموال، وقطاعات حيوية مثل الطاقة، والنقل، والبنوك. تهدف هذه العقوبات إلى التأثير على الاقتصاد الوطني للدولة المستهدفة بغية الضغط على حكومتها لتغيير سياساتها. قد تكون العقوبات الاقتصادية شاملة، مثل الحظر التجاري الكامل، أو جزئية تستهدف قطاعات محددة. في بعض الأحيان، تُفرض هذه العقوبات لتحقيق أهداف سياسية، مثل مكافحة انتشار الأسلحة النووية، أو تعزيز حقوق الإنسان، أو معاقبة الدول التي تنتهك القوانين الدولية (كميس , 2017, ص2)

-الأهداف العامة للعقوبات

1- تُستخدم العقوبات لتحقيق مجموعة متنوعة من الأهداف السياسية والاستراتيجية، منها (.الهاشمي،,2016 ص34.):

. ردع الدول عن اتخاذ إجراءات تُعتبر تهديدًا للأمن الدولي.

. الضغط على الحكومات لتبني سياسات تتماشى مع القانون الدولي

. إضعاف القوى الاقتصادية والعسكرية للدولة المستهدفة لتقليل نفوذها الإقليمي والدولي.

. تعزيز أهداف القوى العظمى في الهيمنة الجيوسياسية.

ان الجذور التاريخية والاستخدام للعقوبات ليست ظاهرة جديدة؛ فقد استخدمت منذ العصور القديمة عندما كانت الدول تفرض الحصار على المدن أو الممالك كوسيلة للضغط. في العصر الحديث، بدأت العقوبات تتخذ طابعًا مؤسسيًا مع إنشاء عصبة

الأمم، ثم تطورت بعد الحرب العالمية الثانية مع إنشاء الأمم المتحدة واستخدام الدول الكبرى، لاسيما الولايات المتحدة، لهذه الأداة كوسيلة لتوسيع نفوذها (تفاصيل العقوبات على تركيا ضمن قانون "مكافحة أعداء أمريكا". CNN بالعربية. 2016)

أصبحت العقوبات جزءًا أساسيًا من السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث سعت الولايات المتحدة إلى استخدامها لإدارة علاقاتها مع الدول التي تخالف مصالحها أو تهدد استراتيجياتها الدولية. في هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة عقوبات على دول عدة مثل كوبا، إيران، كوريا الشمالية، والعراق.

في حالة تركيا، كانت العقوبات العسكرية والاقتصادية أداة رئيسية في إدارة العلاقات بين واشنطن وأنقرة، خاصة في ظل الأزمات السياسية التي شهدتها العلاقات الثنائية. منذ السبعينيات، استخدمت الولايات المتحدة العقوبات العسكرية، مثل حظر تصدير الأسلحة، ردًا على تصرفات تركيا في قضايا إقليمية مثل أزمة قبرص. لاحقًا، امتدت العقوبات إلى الجانب الاقتصادي، خاصة مع تصاعد التوترات بشأن قضايا مثل حقوق الإنسان، ودعم الأكراد، والتعاون التركي مع دول تُعتبر خصمًا للولايات المتحدة، مثل روسيا. العقوبات الأمريكية تجاه تركيا تُعد نموذجًا واضحًا لكيفية استخدام العقوبات كأداة ضغط دبلوماسي وسياسي، ليس فقط لتوجيه سياسات دولة حليفة، ولكن أيضًا لإعادة تشكيل توازن القوى في منطقة حساسة جيوسياسيتا مثل الشرق الأوسط.

تشكل العقوبات العسكرية والاقتصادية جزءًا لا يتجزأ من العلاقات الدولية الحديثة، حيث تُظهر قدرتها على التأثير في سياسات الدول وتوجيهها. في سياق العلاقات الأمريكية–التركية، كانت العقوبات إحدى أبرز أدوات الولايات المتحدة لتحقيق مصالحها، مما يجعل دراسة هذه العقوبات ضرورية لفهم طبيعة التفاعلات بين البلدين وأثرها على الاستقرار الإقليمي والدولي (البيك ,2020/12/16 ,, ص2)

ويتمثل الهدف الأول في تحليل الأسباب التي دفعت الولايات المتحدة إلى فرض العقوبات العسكرية والاقتصادية على تركيا. في هذا السياق، سيُدرس السياق السياسي والدبلوماسي الذي أدى إلى تلك العقوبات، بما في ذلك تحليل التوترات التاريخية بين البلدين. على سبيل المثال، يُنظر في فرض حظر الأسلحة الأمريكي على تركيا عام 1975 إثر التدخل التركي في قبرص، ومدى تأثير ذلك الحظر على العلاقات الثنائية بين البلدين. كما سيتم فحص دوافع واشنطن بشأن سياستها تجاه تركيا في فترات أخرى، مثل التوترات في التسعينات بسبب مواقف تركيا من القضايا الإقليمية، وخاصة

موقفها من العراق والكرد في المنطقة. سيكون من الضروري أيضًا تقييم أبعاد هذه العقوبات في إطار العلاقات الدولية، وتحديد ما إذا كانت العقوبات كانت محاولة لتغيير سلوك تركيا تجاه قضايا معينة أم كانت رد فعل على السياسات الداخلية التركية

يتناول الهدف الثاني التأثيرات المختلفة للعقوبات على تركيا في المجالات الاقتصادية، العسكرية، والسياسية. على الصعيد الاقتصادي، سيتم دراسة تأثير العقوبات على العلاقات التجارية بين تركيا والولايات المتحدة، بالإضافة إلى تأثيراتها على الاقتصاد التركي ككل، بما في ذلك القطاعات الرئيسية مثل الدفاع، الطاقة، والصناعة. ستشمل الدراسة دراسة حالة تأثير العقوبات الاقتصادية الأمريكية على القطاعات الحيوية في تركيا، مثل صناعة الدفاع والتمويل، بالإضافة إلى دراسة التداعيات على الاستثمارات الأجنبية في تركيا(البيك ,2020/12/16 ,, ص2)

على الصعيد العسكري، سيتم تقييم تأثير العقوبات على قدرة تركيا العسكرية على الحفاظ على استراتيجيتها الأمنية، بما في ذلك تأثير العقوبات في بناء القوة العسكرية التركية وشرائها للأسلحة الحديثة. كما سيتم التركيز على كيف أثرت هذه العقوبات على علاقات تركيا مع حلفاء آخرين في حلف الناتو.أما على الصعيد السياسي، فسيتم تحليل كيف ساهمت العقوبات في تطور التوترات السياسية في تركيا، سواء في داخل الدولة أو في علاقاتها مع جيرانها. كيف أثرت العقوبات على الاستقرار الداخلي، خاصة خلال فترات الانقلابات السياسية والتوترات المجتمعية؟

2– العلاقات الأمريكية– التركية بعد الحرب العالمية الثانية

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، نشأت سلسلة من التحولات الجيوسياسية التي أعادت تشكيل العلاقات الدولية، وتبوأت تركيا موقعًا استراتيجيًا بارزًا في هذه التغيرات. كانت المنطقة التي تقع فيها تركيا تُعتبر نقطة ارتكازية بين الشرق والغرب، مما جعلها محط اهتمام القوى الكبرى، خاصةً الولايات المتحدة الأمريكية. بدأت العلاقات الأمريكية–التركية بعد الحرب العالمية الثانية في سياق الحرب الباردة، حيث سعت الولايات المتحدة إلى توسيع نفوذها من خلال تحالفات مع دول إقليمية كتركيا، لتكون جدارًا دفاعيًا أمام التوسع السوفيتي الذي كان يهدد مصالح الغرب.

في عام 1947، وفي إطار استراتيجية الاحتواء التي تبنتها الولايات المتحدة ضد الاتحاد السوفيتي، أعلن الرئيس الأمريكي هاري ترومان عن "مبدأ ترومان"، الذي تضمن تقديم مساعدات اقتصادية وعسكرية لتركيا واليونان لمساعدتهما في مواجهة

التهديدات السوفيتية. هذا التوجه الأمريكي جاء كجزء من سياسة "الاحتواء"، والتي سعت الولايات المتحدة من خلالها إلى الحد من توسع الشيوعية في أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط. وقد شكل هذا الدعم الأمريكي أحد الأسس التي بنيت عليها العلاقة بين البلدين في تلك المرحلة.

1- انضمت تركيا إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 1952، وهو ما كان خطوة هامة في تعزيز العلاقة العسكرية بين البلدين. انضمام تركيا إلى الناتو جعلها جزءًا من شبكة الدفاع الغربي ضد التهديدات السوفيتية في أوروبا الشرقية، وبالتالي أصبحت شريكًا حيويًا للولايات المتحدة في تعزيز استقرار المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، قدمت الولايات المتحدة مساعدات عسكرية ومالية كبيرة لتركيا لتقوية بنيتها الدفاعية، ما ساهم في تكريس تركيا كحليف استراتيجي في المنطقة (النعيمي ، 1975، ص170).

في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في إعادة تشكيل استراتيجياتها السياسية والعسكرية لتعزيز هيمنتها العالمية ومواجهة التهديدات المتزايدة من الاتحاد السوفيتي. وكانت تركيا، بموقعها الجغرافي الحساس بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، أحد المحاور الرئيسية التي أخذتها الولايات المتحدة في الاعتبار عند صياغة سياستها الدفاعية في مرحلة الحرب الباردة.

والشرق الأوسط، أحد المحاور الرئيسية التي أخذتها الولايات المتحدة في الاعتبار عند صياغة سياستها الدفاعية في مرحلة الحرب الباردة. في هذا السياق، جاءت عضوية تركيا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) في عام 1952، والتي شكلت حجر الزاوية في علاقتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة طوال فترة الحرب الباردة.

1- أدى انضمام تركيا إلى الناتو إلى تعزيز التعاون الدفاعي بين الولايات المتحدة وتركيا، حيث قدمت الأخيرة قاعدة استراتيجية لتمركز القوات الأمريكية والمنشآت العسكرية الأمريكية في المنطقة. وقدّم حلف الناتو إطارًا للمساعدات العسكرية الأمريكية لتركيا، ما أدى إلى تقوية قدرة الجيش التركي على مواجهة التهديدات المحتملة. كما ساعدت هذه العلاقة في تبادل الخبرات العسكرية

2- والمشاركة في المناورات المشتركة بين القوات المسلحة الأمريكية والتركية، مما عزز جاهزية الدفاع الوطني التركي وأدى إلى تحسين بنيتها التحتية العسكرية (احمد، 2014، ص 50-47)

دور تركيا في الناتو لم يقتصر على كونها قاعدة دفاعية أمام التوسع السوفيتي، بل تجاوز ذلك ليشمل مشاركتها الفعّالة في العديد من العمليات العسكرية التي قادها الحلف في مختلف أنحاء العالم. فقد كانت تركيا من بين الدول التي شاركت في التدخلات العسكرية في أوروبا وآسيا، وهو ما عكس التزامها بمبدأ التضامن الجماعي الذي تقوم عليه بنية الناتو. هذا الالتزام التركي ضمن إطار الناتو ساعد في تعزيز مكانتها كحليف استراتيجي للولايات المتحدة في مواجهة التهديدات السوفيتية المستمرة.

مع تطور الحرب الباردة في الخمسينات والستينات، استمرت العلاقات الأمريكية-التركية في الازدهار، حيث استفادت تركيا من الدعم العسكري الأمريكي واعتبرت نفسها جزءًا من التحالف الغربي في مواجهة التهديد السوفيتي. وعلى الرغم من وجود بعض الخلافات بين البلدين، مثل الخلافات المتعلقة بسياسات التدخل في بعض الصراعات الإقليمية (كالخلافات حول النزاع القبرصي)، إلا أن التفاهمات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا ظلّت قوية بسبب المصالح الأمنية المشتركة (النعيمي ، 1975، ص170)

3-بدايات التوتر العلاقات الامريكية – التركية بين عامي 1974-1975 واثرها على ظهور العقوبات العسكرية

وفي بداية السبعينات، بدأ التوتر في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا بسبب التهديدات التي كانت تواجهها تركيا من الاتحاد السوفيتي، خاصةً فيما يتعلق بالصراع في البحر الأبيض المتوسط والنزاع مع اليونان حول جزيرة قبرص. هذا الصراع لم

يوقف التعاون بين الجانبين، لكنه أظهر بعض نقاط الضعف في العلاقة بسبب التباين في المواقف تجاه الأزمات الإقليمية.

1- مع تزايد الضغوط السوفيتية على الحدود التركية، ظلّت الولايات المتحدة تقدم الدعم العسكري والسياسي لتركيا، معتبرة إياها خط الدفاع الأول ضد المد الشيوعي في الشرق الأوسط. واعتُبرت تركيا بالنسبة للولايات المتحدة حلقة وصل حيوية بين أوروبا والشرق الأوسط، ولذلك كانت

استراتيجيات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط غالبًا ما تعتمد على تركيا كعنصر أساسي (الحيدري، 1986، ص 162-165)

2- ومع ذلك، لم تخلُ العلاقات الأمريكية-التركية من التوترات. فقد شهدت السنوات التي تلت فترة الحرب العالمية الثانية عدة اختلافات في الرؤى حول قضايا إقليمية هامة. من أبرز هذه القضايا كان النزاع القبرصي في السبعينات. في عام 1974، اجتاحت القوات التركية قبرص بعد محاولة انقلاب مدعومة من اليونان، ما أدى إلى تدخل القوات التركية في الجزيرة(محمد، وآخرون،2015، ص 11-9).

نستنتج مما تقدم , تعدّ عضوية تركيا في حلف الناتو نقطة مفصلية في تاريخ العلاقات الأمريكية-التركية. فقد كانت هذه العضوية مَحَطًا لعدد من الأبعاد السياسية والعسكرية التي أثرت بشكل كبير في تطور العلاقات بين البلدين. وفي حين أن المصالح الاستراتيجية كانت الدافع الرئيسي لهذه العلاقات، فإن التحديات التي نشأت نتيجة للظروف الإقليمية والدولية قد أسهمت في تشكيل العلاقة بين البلدين بما يتماشى مع التطورات المتغيرة في سياق الحرب الباردة وما بعدها.

4-أهمية تركيا في الاستراتيجية الأمريكية

تعتبر تركيا واحدة من البلدان ذات الأهمية البالغة في الاستراتيجية الأمريكية نظرًا لموقعها الجغرافي الحساس والتحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه المنطقة التي تقع

فيها. على مدار عقود من الزمن، ظلت تركيا عنصرًا محوريًا في سياسة الولايات المتحدة تجاه منطقة الشرق الأوسط، جنوب شرق أوروبا وآسيا الوسطى. تتجاوز أهمية تركيا الجانب العسكري فقط، حيث تلعب دورًا مركزيًا في التوازن الجيوسياسية في المنطقة، مما يجعل العلاقة بين البلدين أكثر تعقيدًا وتنوعًا(النعيمي،,1981 , ,ص332-335)

1- الموقع الجغرافي الاستراتيجي : يعد الموقع الجغرافي لتركيا من أبرز العوامل التي تعزز من أهميتها الاستراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة. حيث تقع تركيا على مفترق طرق بين أوروبا وآسيا والشرق الأوسط، مما يجعلها نقطة محورية في الاستراتيجيات العسكرية والسياسية الأمريكية. فهي تمثل حدودًا فاصلة بين العالم الغربي والعالم الشرقي، كما تعد نقطة انطلاق أساسية للأهداف العسكرية في مناطق مثل العراق وسوريا وأفغانستان، بالإضافة إلى كونها نقطة عبور مهمة للطاقة والموارد من

الشرق إلى الغرب. لهذا السبب، تعتبر الولايات المتحدة أن استقرار تركيا يعد أمرًا حاسمًا في الحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة, منذ انضمام تركيا إلى حلف شمال الأطلسي في عام 1952، أصبحت جزءًا لا يتجزأ من منظومة الأمن الأوروبي والأطلسي. عضوية تركيا في الناتو أكسبتها دورًا محوريًا في الدفاع عن الحدود الغربية ضد التهديدات السوفييتية خلال الحرب الباردة. علاوة على ذلك، كانت القواعد العسكرية التركية تعد من أبرز المواقع الاستراتيجية التي ساعدت الولايات المتحدة في مراقبة النشاط العسكري السوفييتي (معوض , , 1اكتوبر 2009 , ص55)

2- اما دور تركيا في السياسة الإقليمية والدولية فمن خلال موقعها الجغرافي، تعتبر نقطة ارتكاز في السياسة الإقليمية، حيث تساهم بشكل كبير في استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. تتسم سياسة تركيا الخارجية بقدرتها على التأثير في القضايا الإقليمية الرئيسية مثل الصراع العربي-الإسرائيلي،

3-والأزمات في البلقان، وحقوق الإنسان في الشرق الأوسط، وقضايا الطاقة. لهذا السبب، عملت الولايات المتحدة على تقوية علاقاتها مع تركيا في هذه المجالات. تركيا كانت، ولا تزال، تمثل أداة ضغط أو حافز في السياسة الأمريكية تجاه قضايا مختلفة مثل الملف النووي الإيراني، النزاع السوري، ومسائل حقوق الإنسان.

على الرغم من أن التعاون العسكري هو الأكثر بروزًا في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، فإن الجانب الاقتصادي لهذه العلاقة لا يقل أهمية. تعد تركيا سوقًا استراتيجية للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية. تسعى الولايات المتحدة لتوسيع حجم التجارة مع تركيا في مجالات متنوعة مثل التصنيع، والطاقة، والتكنولوجيا، والتجارة العسكرية. في المقابل، استثمارات الولايات المتحدة في تركيا كانت عاملاً مهماً في تعزيز اقتصادها المحلي، كما أسهمت الشركات الأمريكية في دعم البنية التحتية والقطاعات الحيوية في تركيا مثل الطاقة والصناعات الدفاعية.

1- على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لتركيا، فإن العلاقات الأمريكية-التركية لم تكن دائمًا خالية من التوترات. على مر السنوات، ظهرت العديد من الخلافات بين البلدين على الصعيد السياسي، مثل قضايا حقوق الإنسان، حرية التعبير، والتوترات في العلاقات مع جيران تركيا مثل العراق وسوريا. كما أن بعض السياسات الأمريكية المتعلقة بالقضية الكردية، وقضية فتح الله غولن،

والانتقادات الأمريكية المتعلقة بالحريات في تركيا، قد أدت إلى توترات دبلوماسية. هذه التحديات، رغم أنها أثرت على العلاقة بين البلدين، لم تؤثر بشكل جوهري في التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وتركيا (المرشد، 2017، ص 68).

2. في السنوات الأخيرة، أصبحت العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا تتسم بالتوتر نتيجة للتغيرات في السياسة الاقتصادية داخل تركيا، وكذلك بعض المواقف السياسية التي أظهرت تركيا تمسكها بسياسة مستقلة في بعض القضايا الإقليمية والدولية. على سبيل المثال، انتقدت الولايات المتحدة تركيا بشأن دورها في الأزمة السورية والعلاقة مع روسيا، مما أثر على الديناميكيات الاقتصادية بين البلدين. بالإضافة إلى ذلك، تواجه تركيا تحديات اقتصادية تتعلق بالنمو البطيء في بعض القطاعات وتضخم ديونها، ما يجعل العلاقة الاقتصادية مع الولايات المتحدة أكثر تعقيدًا.يمكن القول بأن تركيا لا تزال عنصرًا حاسمًا في الاستراتيجية الأمريكية بسبب موقعها الجغرافي، عضويتها في الناتو، وتعاونها العسكري والاقتصادي مع الولايات المتحدة. رغم التحديات والتوترات، فإن تركيا تعتبر شريكًا أساسيًا في السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم. إن العلاقة بين البلدين تظل محورية في مواجهة التهديدات المشتركة من الإرهاب إلى النزاعات الإقليمية، ولا يزال التعاون العسكري والاقتصادي يشكل ركيزة أساسية في هذه العلاقة (خليل , 24 اغسطس 2012, ص34).

المبحث الثاني :العقوبات العسكرية والاقتصادية الأمريكية (1975–1980)

1. أزمة حظر الأسلحة الأمريكية على تركيا عام 1975

شهدت العلاقات الأمريكية–التركية في منتصف السبعينات تحولًا كبيرًا بسبب الأزمة المتعلقة بحظر الأسلحة الذي فرضته الولايات المتحدة على تركيا في عام 1975. تعود جذور هذه الأزمة إلى الأحداث السياسية والعسكرية التي شهدتها تركيا والمنطقة بشكل عام في تلك الفترة. في عام 1974، غزت تركيا قبرص بعد انقلاب قام به نظام حكم عسكري في قبرص، والذي كان يهدف إلى ضم الجزيرة إلى اليونان. أدى هذا التدخل العسكري إلى اندلاع صراع دام في قبرص وأدى إلى تقسيم الجزيرة بين الشمال الذي تسيطر عليه تركيا والجنوب الذي تسيطر عليه الحكومة القبرصية اليونانية.

1- الولايات المتحدة، التي كانت حليفة لتركيا في إطار حلف الناتو، كانت تشعر بالقلق البالغ من تصاعد التوترات في البحر الأبيض المتوسط نتيجةلهذاالصراع.

2- الولايات المتحدة كانت تسعى للحفاظ على الاستقرار في المنطقة ومنع تفشي التوترات بين الحلفاء في الناتو (اليونان وتركيا) وكذلك بين الحلفاء الغربيين والدول الاشتراكية مثل الاتحاد السوفيتي. وعلى الرغم من دعمها للعضوية التركية في الناتو، إلا أن واشنطن كانت تأمل في تجنب صراع مسلح طويل الأمد في المنطقة قد يضر بمصالحها الاستراتيجية.في أعقاب تدخل تركيا العسكري في قبرص، بدأت الولايات المتحدة في اتخاذ إجراءات دبلوماسية للضغط على الحكومة التركية من أجل وقف العمليات العسكرية في الجزيرة. وكان أحد التدابير التي اتخذتها واشنطن هو فرض حظر على بيع الأسلحة إلى تركيا. في 1975، قرر الكونغرس الأمريكي اتخاذ هذا القرار في إطار "قانون حظر الأسلحة" بعد أن تبين أن الدعم العسكري الأمريكي لتوسيع التدخل التركي في قبرص كان يتناقض مع السياسات الأمريكية في البحر الأبيض المتوسط (خليل , 24 اغسطس 2012, ص34).

3- هذه الأحداث أثارت استياء الولايات المتحدة، ما دفعها إلى فرض حظر على تصدير الأسلحة إلى تركيا في عام 1975. لكن، على الرغم من هذه الخلافات، استمرت العلاقات الاستراتيجية بين البلدين، وظلت الولايات المتحدة تعتبر تركيا حليفًا مهمًا في مواجهة التحديات الأمنية والسياسية في المنطقة (الجشمي، 2018، ص 95-96).

في الثمانينات، استمرت تركيا في الحفاظ على دورها كحليف استراتيجي في الناتو، ولكن بدأت العلاقات بين البلدين تأخذ منحنى جديدًا في التسعينات، خصوصًا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. إذ أدركت الولايات المتحدة في تلك الفترة أن الدور الذي كانت تلعبه تركيا في مواجهة التهديدات السوفيتية قد اختلف بشكل جذري، ما دفعها إلى إعادة تقييم العلاقة مع أنقرة في ضوء المتغيرات الجيوسياسية الجديدة.

ورغم انتهاء الحرب الباردة، ظلّت العلاقات العسكرية بين تركيا والولايات المتحدة في إطار الناتو، لكن تطورت لتشمل قضايا أخرى مثل مكافحة الإرهاب والتعاون في الملفات الإقليمية المختلفة. وقد لعبت تركيا دورًا محوريًا في التعاون مع الولايات

المتحدة في العديد من القضايا الأمنية، أبرزها الحرب على الإرهاب منذ تسعينيات القرن العشرين وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، حيث ساعدت في احتواء التهديدات الإرهابية في المنطقة (الجشمي، 2018، ص 95-96).

1 .أسباب فرض الحظر

4- كان فرض حظر الأسلحة الأمريكي على تركيا ناتجًا عن عدة عوامل. أولاً، كان للولايات المتحدة مصالح استراتيجية في المنطقة، حيث كان على الولايات المتحدة الحفاظ على استقرار المنطقة وحماية حلفائها، وعلى رأسهم اليونان وتركيا. ولذلك، كانت واشنطن ترغب في تقليص التصعيد بين تركيا واليونان من خلال إيقاف توريد الأسلحة. ثانيًا، ضغطت الولايات المتحدة على تركيا من أجل الانسحاب من قبرص ووقف الهجوم العسكري، لكن الحكومة التركية رفضت الامتثال لتلك المطالب,ثالثًا، كان القرار الأمريكي يعكس تأثيرًا قويًا من الكونغرس الأمريكي الذي كان في حالة استياء من تصرفات تركيا، ويرى في ذلك تهديدًا لمصداقية السياسة الأمريكية في المنطقة. بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك اعتبارات حقوق الإنسان وضرورة تحقيق تسوية سلمية للقضية القبرصية في نظر العديد من أعضاء الكونغرس (بهنا، 2009، ص 35).

5- وأخيرًا، كان قرار الحظر جزءًا من سياسة الولايات المتحدة التي كانت تهدف إلى الضغط على حكومات الدول التي تتخذ إجراءات قد تضر بمصالح الأمن الإقليمي. الحظر كان أيضًا يشير إلى رغبة الولايات المتحدة في تعزيز صورتها كداعم للسلام وحل النزاعات بطرق سلمية، بعيدًا عن التصعيد العسكري (الجلبي، 1989، ص 134-**135**

تأثير الحظر على التعاون العسكري كان الحظر المفروض على الأسلحة إلى تركيا له تأثيرات سلبية على التعاون العسكري بين البلدين. ففي وقت الحظر، كانت تركيا تعتمد

بشكل كبير على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية لتحديث جيشها والحفاظ على قدرتها الدفاعية. وكان الحظر يعني أن تركيا لم تتمكن من الحصول على الأسلحة الحديثة التي كانت في أمس الحاجة إليها، الأمر الذي أثر على جاهزية القوات المسلحة التركية

1- تزامن الحظر مع فترة حساسة بالنسبة لتركيا، حيث كانت البلاد في حاجة ماسة إلى تعزيز قواتها المسلحة لمواجهة التهديدات في المنطقة. وكان هذا الحظر يمثل تحديًا كبيرًا لتركيا في إطار توازن

القوى الإقليمي. وعلى الرغم من أن الحظر أدى إلى توترات بين الولايات المتحدة وتركيا، إلا أن تركيا استطاعت إيجاد بدائل لتزويد قواتها العسكرية بالأسلحة، بما في ذلك الاعتماد على دول أخرى مثل فرنسا وبريطانيا. كما بدأت تركيا في تسريع جهودها لتطوير صناعاتها الدفاعية المحلية، التي كانت تهدف إلى تقليل اعتمادها على الدول الغربية في هذا المجال. الرد التركي على الحظر وآثاره (الجلبي، ، 1989، ص 134-**135**)

2- كان رد تركيا على الحظر الأمريكي حاسمًا وقويًا. الحكومة التركية قامت بمراجعة سياساتها العسكرية والاستراتيجية تجاه الولايات المتحدة. من ناحية، أدركت تركيا أنها بحاجة إلى تعزيز قدراتها العسكرية من خلال زيادة الاستثمارات في الصناعات العسكرية المحلية، وهو ما أدى إلى زيادة الإنتاج المحلي للأسلحة. ومن ناحية أخرى، تأثرت العلاقات الثنائية بين البلدين بشكل

3- كبير بسبب هذا القرار، حيث انتقدت تركيا تصرفات الولايات المتحدة ووصفتها بأنها تدخل في شؤونها الداخلية وتعرقل استقلالية سياستها الدفاعية

وكان أحد الآثار البارزة للحظر هو تغيّر في العلاقة العسكرية بين الولايات المتحدة وتركيا، إذ أصبحت تركيا أكثر اهتمامًا بالبحث عن شركاء جدد في المجال العسكري.

كما أدى الحظر إلى دفع تركيا نحو تعزيز علاقتها مع الدول الأوروبية والشرق الأوسط في محاولة لتأمين الدعم العسكري والاقتصادي البديل.

تعتبر أزمة حظر الأسلحة الأمريكية على تركيا في عام 1975 نقطة تحول هامة في العلاقات بين البلدين. فقد فرضت الولايات المتحدة هذا الحظر كرد فعل على تدخل تركيا العسكري في قبرص، وهو ما أدى إلى توترات كبيرة في التعاون العسكري بين البلدين. الحظر ألزم تركيا بمراجعة سياستها العسكرية، مما دفعها إلى تنويع مصادر تسليحها وتعزيز صناعتها العسكرية المحلية. ورغم أن العلاقات الأمريكية-التركية تضررت من هذا القرار، إلا أنه كان له دور كبير في توجيه تركيا نحو بناء استراتيجيات عسكرية أكثر استقلالية(الزبيدي، 2012، ص 73-75.)

كان تأثير حظر الأسلحة الأمريكية على التعاون العسكري بين الولايات المتحدة وتركيا الذي انعكس على قدرة تركيا على تحديث وتطوير قوتها العسكرية والتأثير على استراتيجيات الدفاع الوطنية.

1. التأثير على قدرة تركيا العسكرية:

كان التعاون العسكري مع الولايات المتحدة جزءًا أساسيًا من تحديث القوات المسلحة التركية، حيث كانت تعتمد بشكل كبير على الأسلحة والمعدات العسكرية الأمريكية، بما في ذلك الطائرات الحربية، الدبابات، أنظمة الدفاع الجوي، وقطع الغيار اللازمة للصيانة. بعد فرض الحظر، واجهت تركيا تحديات كبيرة في الحفاظ على جاهزية قواتها المسلحة، مما أدى إلى تعطيل العديد من الخطط العسكرية المشتركة بين البلدين.

أدى حظر الأسلحة إلى نقص في قطع الغيار والأنظمة التكنولوجية المتقدمة، ما أثر على قدرة تركيا على الحفاظ على مستوى عالٍ من الجاهزية العملياتية. كما واجهت تركيا صعوبة في تحديث بعض أسلحتها القديمة وتدريب قواتها على المعدات الجديدة

2. تحول تركيا إلى مصادر بديلة:

بسبب الحظر الأمريكي، بدأت تركيا في البحث عن مصادر بديلة للأسلحة والتكنولوجيا العسكرية. ارتفعت وتيرة التعاون العسكري بين تركيا ودول أخرى مثل فرنسا والمملكة المتحدة، التي قدمت لها الأسلحة وأنظمة الدفاع. كما بدأت تركيا في الانفتاح على الاتحاد السوفيتي في إطار البحث عن بدائل للأسلحة الغربية.في تلك الفترة، أصبح لدى تركيا دافع قوي لتعزيز استقلالها في مجال الدفاع العسكري. وفي هذا السياق، بدأت تركيا بتطوير صناعتها العسكرية المحلية، بما في ذلك تصنيع الأسلحة والذخائر

والأنظمة الدفاعية. على سبيل المثال، بدأ الجيش التركي في تعزيز قدرات صناعة الطيران المحلية لتقليل الاعتماد على الدول الأجنبية في هذا المجال.

3. تأثير الحظر على التدريب والمناورات العسكرية المشتركة:

لم يقتصر تأثير الحظر على توريد الأسلحة فقط، بل شمل أيضًا توقف برامج التدريب والمناورات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة وتركيا. كانت هذه المناورات جزءًا أساسيًا من التعاون العسكري بين البلدين في إطار حلف الناتو.

توقفت هذه الأنشطة العسكرية المشتركة لفترة طويلة، ما أدى إلى تراجع التنسيق بين الجيوش التركية والأمريكية، بالإضافة إلى نقص في تبادل الخبرات العسكرية الحديثة. ومن ثم، فقدت تركيا إحدى أهم وسائل تعلم أحدث أساليب الحرب والتكتيكات العسكرية (الزبيدي، 2012، ص 73-75.)

4. تأثير الحظر على استراتيجيات تركيا العسكرية:

مع استمرار الحظر، بدأت تركيا في إعادة تقييم استراتيجياتها العسكرية في ظل غياب التعاون الوثيق مع الولايات المتحدة. لم يعد بإمكان تركيا الاعتماد على الولايات المتحدة في توفير الأسلحة المتطورة أو تحديث المعدات العسكرية، لذلك عملت على تنويع مصادر تسليحها.كما أسهم الحظر في دفع تركيا إلى البحث عن شركاء آخرين في صناعة الدفاع، مثل دول أوروبية أخرى بالإضافة إلى الاتحاد السوفيتي. ومع مرور الوقت، بدأت تركيا في تطوير قدراتها العسكرية بشكل مستقل، سواء من خلال زيادة الاستثمار في الصناعة العسكرية المحلية أو عبر التعاون مع دول أخرى.

من جهة أخرى، أدى الحظر إلى تصعيد التركيز على تعزيز القوة الذاتية، بما في ذلك تحسين القدرات الدفاعية البرية والجوية. وكانت تركيا تأمل في تقليل الاعتماد على الحلفاء الغربيين وتعزيز قدرة جيشها على مواجهة التحديات الأمنية من خلال تحقيق قدر أكبر من الاكتفاء الذاتي في مجال الدفاع(الجلبي , المصدر السابق , ص173)

5. التأثيرات السياسية والدبلوماسية:

لم يقتصر التأثير على العلاقات الثنائية بين تركيا والولايات المتحدة فقط، بل امتد ليشمل تأثيرات على استراتيجيات تركيا الإقليمية والدولية. فقد بدأ القادة الأتراك في البحث عن طرق لتقوية علاقاتهم مع دول أخرى لتخفيف تأثير الحظر. على سبيل المثال، ازداد التعاون العسكري مع دول حلف وارسو بعد الحظر الأمريكي، وفي الوقت نفسه، عززت تركيا علاقتها العسكرية مع بعض دول الشرق الأوسط التي كانت في موقف مماثل (محمد عطا الله 2018 ,ص 54).

6- استراتيجية تركيا لمواجهة الحظر

على الرغم من أن الحظر الأمريكي كان له تأثير كبير على التعاون العسكري بين البلدين، فقد أظهر القادة الأتراك مرونة في مواجهة هذا التحدي. كانوا يتوقعون تحولات استراتيجية لضمان عدم تكرار مثل هذه الأزمات في المستقبل، وقد تركزت جهودهم على زيادة القدرة العسكرية الذاتية وتعزيز استقلالية تركيا في مجالات التسليح.

1-كانت تركيا تبحث عن توازن في سياستها الدفاعية، وهي تسعى للحفاظ على علاقاتها مع الغرب وفي نفس الوقت تعزيز علاقاتها مع دول أخرى قد تساعد في تأمين حاجاتها العسكرية. كما عملت

على تطوير برامجها العسكرية المحلية وتقوية التعاون مع القوى الإقليمية والعالمية التي يمكن أن تدعم طموحاتها الدفاعية.دفعت تركيا إلى تقوية صناعتها الدفاعية الوطنية وفتح قنوات مع شركاء آخرين في العالم. من جهة أخرى، كانت الأزمة بمثابة تذكير للدول التي تعتمد بشكل كبير على حليف واحد في مجالات حساسة مثل الدفاع، حيث أن الاعتماد عل ى جهة واحدة قد يؤدي إلى تقلبات قد تؤثر على أمن الدولة.

2-تعد أزمة حظر الأسلحة الأمريكية على تركيا في عام 1975 واحدة من أكثر الأزمات التي شكلت نقطة تحول في العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا خلال القرن العشرين. في هذا السياق(الحمداني , 2002 , ص 6-13) ، يمكن تحديد عدة أسباب رئيسية فرضت حظر الأسلحة الأمريكي على تركيا في تلك الفترة:

1. التدخل العسكري التركي في قبرص عام 1974:

يُعتبر التدخل التركي في قبرص في عام 1974 ردًا على الانقلاب العسكري الذي قاده المجلس العسكري القبرصي المدعوم من اليونان أحد الأسباب المباشرة التي أدت إلى فرض حظر الأسلحة. فقد أدت العملية العسكرية التركية في قبرص إلى تقسيم الجزيرة إلى شطرين، حيث سيطرت القوات التركية على الجزء الشمالي. هذا التدخل لم يكن يهدف فقط إلى حماية الأقلية التركية في قبرص، بل كان أيضًا بمثابة رد فعل على محاولات الاتحاد بين قبرص واليونان. إلا أن هذه الخطوة التركية لاقت معارضة شديدة من المجتمع الدولي، خاصة من الدول الأوروبية والولايات المتحدة، مما أثار قلقًا كبيرًا لدى واشنطن حول تأثير هذا التدخل على الاستقرار الإقليمي

1- على الرغم من أن تركيا كانت عضوًا في حلف شمال الأطلسي (الناتو) وكان من المفترض أن تكون حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة، فإن التدخل العسكري التركي في قبرص جعل الولايات المتحدة تجد نفسها في موقف محرج. من جهة، كانت واشنطن مهتمة بالحفاظ على علاقتها القوية مع تركيا كحليف في مواجهة التوسع السوفيتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والشرق الأوسط. ومن جهة أخرى ادركت الولايات المتحدة الأمريكية مدى أهمية النفوذ التركي من جهة وعدم المساس بمصلحتها الاستراتيجية في المنطقة من جهة أخرى.

2- وتأكيدا" لما تقدم, طرح الرئيس الامريكي ريتشارد نيكسون richardnixon وجهة نظره التي هي عبارة عن اطار للسياسة الخارجية الأمريكية بقولة:" ان الولايات المتحدة الامريكية ليست قدسية " الا انها تنطلق من وجهة نظر خاصة تتعلق في تحقيق المصلحة القومية مؤكداً ان دولة يجب ان تعمل على اساس المصلحة الذاتية لمزيد من التفصيلات عن نيكسون وحياته ورئاسته للولايات المتحدة الامريكية ينظر : http : // www. Whitehouse. Gov/)،كانت الولايات المتحدة مضطرة للضغط على تركيا من خلال فرض الحظر على الأسلحة ردًا على ما اعتبرته انتهاكًا للقانون الدولي وحقوق الإنسان من خلال عملية الاحتلال العسكري (حسين الجميلي ، 1992، ص 159-160).

2. الضغوط الداخلية في الولايات المتحدة

1- في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة تواجه توترات إقليمية، كان هناك أيضًا ضغوط داخلية داخل الحكومة الأمريكية وخاصة في الكونغرس بشأن موقف واشنطن من تدخل تركيا في قبرص. كان عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي يعارضون دعم تركيا عسكريًا نظرًا لتصاعد المخاوف بشأن حقوق الإنسان وأمن المدنيين في قبرص. انتقد العديد من السياسيين الأمريكيين تدخل تركيا في قبرص، حيث اعتبروه انتهاكًا صارخًا للحقوق السيادية لقبرص. هذا التوجه أدى إلى أن يضغط أعضاء الكونغرس على إدارة الرئيس جيرالد فورد، لتطبيق عقوبات على تركيا عبر فرض حظر على الأسلحة، وهو ما كان يُنظر إليه كإجراء يعبر عن رد فعل سياسي داخلي. كما كان للانتقادات العامة من قبل الصحافة الأمريكية ومنظمات حقوق الإنسان في الولايات المتحدة دور في تصعيد الضغط على الحكومة الأمريكية لفرض الحظر، حيث رأت هذه الجهات

2- أن تركيا قامت بانتهاك صارخ للقانون الدولي خلال عملياتها العسكرية في قبرص(الجشمي , المصدر السابق , ص 113)

3. التصعيد بين الحلفاء في الناتو:

واحدة من العوامل الأخرى التي دفعت الولايات المتحدة إلى فرض حظر الأسلحة على تركيا كانت التصعيد في العلاقات بين تركيا واليونان، وهما حليفان في حلف الناتو. النزاع العسكري بين البلدين كان يهدد وحدة الحلف في وقت كان فيه الاتحاد السوفيتي يوسع نفوذه في مناطق استراتيجية. الولايات المتحدة كانت تتبنى

سياسة التوازن بين تركيا واليونان في إطار الناتو، ولكن الهجوم التركي على قبرص جعلها تتأرجح بين دعم حليفها التركي من جهة، وتجنب التصعيد بين عضوين في الناتو من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، فإن الحظر كان جزءًا من سياسة الولايات المتحدة التي تهدف إلى تخفيف التوترات بين البلدين الأعضاء في الناتو، حيث كانت واشنطن تأمل أن يكون لهذا الإجراء تأثير مباشر على الضغط على تركيا لإنهاء العمليات العسكرية في قبرص (مركز أبحاث الأمن القومي التركي. (تاريخ غير معروف).

4. عدم استجابة تركيا للضغط الدولي

1- بالإضافة إلى ذلك، كان هناك رفض من تركيا للاستجابة لضغوط الأمم المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي لإنهاء وجودها العسكري في قبرص. في سبتمبر 1974، دعت الأمم المتحدة إلى وقف الأعمال العسكرية والانسحاب الفوري للقوات التركية من الجزيرة. ومع ذلك، لم تلتزم تركيا بتلك الدعوات، مما أدى إلى تعزيز الموقف الأمريكي المتمثل في فرض حظر الأسلحة. فرض الحظر كان بمثابة أداة ضغط من الولايات المتحدة على تركيا للانسحاب وإنهاء تصعيد النزاع في قبرص (حيدري , 1986, ص166-167)

5. الاعتبارات الاستراتيجية للولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط

رغم أن تركيا كانت تعتبر حليفًا استراتيجيًا للولايات المتحدة في البحر الأبيض المتوسط، إلا أن واشنطن كانت تشعر بقلق متزايد بشأن تصاعد التوترات بين الدولتين العضوتين في الناتو. كانت هذه المنطقة تشهد صراعات إقليمية متعددة في ذلك الوقت، بالإضافة إلى النشاط السوفيتي في منطقة البحر الأبيض المتوسط، الذي كان يشكل تهديدًا للاستقرار. ففرض حظر الأسلحة على تركيا كان بمثابة محاولة لوقف تصاعد التوترات ومنع وقوع صراع شامل بين أعضاء الناتو، وكان ذلك جزءًا من جهود أمريكا للحفاظ على استقرار الحلف في مواجهة الضغوط الإقليمية والدولية (محمود،2011، ص 3).

٢. الرد التركي على الحظر وآثاره

بعد فرض الولايات المتحدة حظر الأسلحة على تركيا في عام 1975، ردت تركيا على هذا القرار بعدة أساليب سياسية وعسكرية واقتصادية. فرض الحظر كان له تأثيرات كبيرة على العلاقات بين البلدين، وكذلك على سياسات تركيا في مجالات الأمن والدفاع والسياسة الخارجية. فالرغبة في الحفاظ على قدراتها العسكرية وأمنها الوطني كانا محركين أساسيين لتركيا في اتخاذ ردود فعل معينة، سواء من خلال زيادة الاعتماد على

الذات أو تعزيز العلاقات مع دول أخرى، بالإضافة إلى زيادة تنشيط الصواريخ العسكرية من الداخل. في هذا الجزء، سنستعرض بالتفصيل طرق الرد التركي وآثارها المتعددة.

1. تعزيز التعاون مع دول أخرى:

1- بدأ هذا التحول بشكل رئيسي في بحث تركيا عن بدائل من الدول الأوروبية الكبرى مثل فرنسا وبريطانيا. وقد تميزت هذه الفترة بتوسع العلاقات التركية مع هذه الدول بهدف تأمين احتياجاتها الدفاعية.لكن لم تقتصر تركيا على التعاون مع دول حلف الناتو فقط، بل بدأ البحث عن حلفاء جدد في عالم أكثر تعددًا، خاصةً في البلدان غير الغربية. على سبيل المثال، حاولت تركيا شراء بعض الأسلحة من الاتحاد السوفيتي (خلال مرحلة ما بعد الحرب الباردة)، على الرغم من التوترات السياسية بين البلدين. واستمرت العلاقات بين روسيا وتركيا

يسودها الهدوء والتعاون المشترك حتى بعد الانقلاب العسكري في تركيا عام 1980، وتخلل هذه العلاقة عقد العديد من مواثيق التعاون، وعلى راسها في عام 1983 تم عقد ميثاق اقتصادي لمدة ثلاث سنوات على إن تجدد مرة أخرى في حالة استقرار العلاقة كما هي عليها، وفي عام 1984 تم وضع ميثاق تصدير الغاز من روسيا إلى تركية على إن تكون مدة هذه الاتفاقية 25 عام وأصبحت قابلة للتطبيق على أرض الواقع منذ عام **1987**هذه الخطوة كانت تعبيرًا عن رغبة تركيا في تقليل قدرتها على المساومة السياسية، وتحقيق بعض الاستقلالية العسكرية في المستقبل (مركز أبحاث الأمن القومي التركي. (تاريخ غير معروف).

2. تعزيز الصناعات العسكرية المحلية:

أحد الردود الرئيسية لتركيا على حظر الأسلحة كان تعزيز وتطوير صناعتها العسكرية المحلية. على الرغم من أن تركيا كانت تعتمد في وقت سابق بشكل كبير على الأسلحة الأمريكية، إلا أن الحظر دفع تركيا إلى تكثيف جهودها في بناء قدراتها الدفاعية الذاتية. بدأت الحكومة التركية بتوجيه استثمارات ضخمة لدعم القطاع الصناعي العسكري،

حيث أسست مصانع محلية متخصصة في تصنيع الأسلحة والذخائر والمعدات العسكرية، مثل الطائرات الحربية والمدرعات.

من أبرز الأمثلة على هذا التوجه هو مشروع تصنيع الطائرات الحربية التركية مثل "T-38"، التي تم تطويرها كبديل للطائرات الأمريكية. كما أن هذا التوجه نحو تعزيز الذات الدفاعية أدى إلى توسع إنتاج الأسلحة المحلية الأخرى مثل المدافع والمدرعات. لذلك، يعد الحظر نقطة تحول استراتيجية، حيث عززت تركيا قدرتها على الصمود أمام العقوبات وبدأت تأخذ خطوة هامة نحو الاستقلالية العسكرية.

3. تنشيط الدبلوماسية والسياسة الخارجية

على المستوى الدبلوماسي، لم تكتف تركيا بمواصلة تطوير قدراتها الدفاعية فقط، بل سعت أيضًا إلى تعزيز مكانتها على الصعيد الدولي. قام القادة الأتراك بزيادة جهودهم في الضغط على الولايات المتحدة عبر القنوات الدبلوماسية. بدأ المسؤولون الأتراك بالتصريح علنًا عن الأضرار التي يمكن أن يلحقها حظر الأسلحة على أمن واستقرار المنطقة ككل، حيث أن تركيا كانت تمثل حلقة وصل هامة في الشرق الأوسط وكان هناك اهتمام أمريكي في بقاء تركيا عضوًا فاعلًا في حلف الناتو.

مما يعكس هذا التحرك التركي هو التوجه نحو زيادة التعاون مع الدول الأوروبية وحلفاء آخرين في آسيا والشرق الأوسط. استخدمت تركيا هذه العلاقات لتحصين موقفها السياسي في مواجهة الولايات المتحدة وضمان الحصول على الأسلحة من مصادر متنوعة.

4. المواقف السياسية والتأثيرات الداخلية:

على الصعيد الداخلي، فرض الحظر ساهم في تعزيز الروح الوطنية لدى المواطنين الأتراك. حيث إن الحكومة التركية وجدت في هذا الحظر فرصة لتفعيل المشاعر القومية من خلال تعزيز فكر الاستقلال الوطني العسكري، مما أدى إلى تقوية دعم

الجيش التركي داخليًا. من الناحية السياسية، فإن الرد التركي على الحظر كان يتماشى مع رغبة الحكومة في تعزيز السيادة الوطنية وفرض الذات على الساحة الدولية.

من جانب آخر، ساهم الحظر في تكوين مناخ داخلي يرفض أي تدخل خارجي في القضايا العسكرية. كما أن الصناعات العسكرية المحلية التي انطلقت بعد الحظر استقطبت الاهتمام الشعبي وأصبحت محط فخر قومية في تركيا (مركز دراسات الشرق الأوسط. ,2021)

5. زيادة الاعتماد على الذات وابتكار حلول جديدة:

عقب حظر الأسلحة، بدأت تركيا في تطوير قدرة أكبر على الاكتفاء الذاتي، وهو ما كان جزءًا من خطة استراتيجية طموحة لتحقيق الاستقلالية في مجالات الدفاع والقدرة العسكرية. لم تكن تركيا ترغب فقط في إيجاد بدائل فورية للأسلحة الأمريكية، بل كان

الهدف الأكبر هو بناء صناعة عسكرية محلية ذات كفاءة تستطيع تلبيتها كافة الاحتياجات الدفاعية للجيش التركي دون الحاجة إلى الخارج.

هذا التوجه أدى إلى تأسيس بعض الصناعات العسكرية التركية المتخصصة، مثل الشركات المصنعة للطائرات الحربية والمدرعات. كما أن الصناعات العسكرية المحلية أضحت تلعب دورًا محوريًا في تشكيل السياسات التركية العسكرية على المدى البعيد. كانت هذه الخطوة بمثابة نقطة تحول استراتيجية تُظهر قدرة تركيا على تطوير وتحسين دفاعاتها الوطنية بشكل مستقل (مركز أبحاث الأمن القومي التركي. (تاريخ غير معروف)..

المبحث الثالث :–تأثير العقوبات الامريكية على تركيا حتى نهاية الحرب الباردة عام 1990

– اثر العقوبات على العلاقات الأمريكية–التركية:

على الرغم من أن تركيا كانت عضوًا في حلف الناتو، إلا أن حظر الأسلحة ألحق أضرارًا جسيمة بالعلاقات الثنائية بين البلدين. منذ فرض الحظر، بدأ التوتر بين تركيا والولايات المتحدة في التزايد، حيث شعرت تركيا بأنها مهددة في سياستها العسكرية وبأنها مجبرة على تقليص تعاونها مع الولايات المتحدة في قضايا الأمن والدفاع.بدأت العلاقات تتسم بحالة من عدم الثقة بين الطرفين، مما أثر سلبًا على التعاون العسكري، الذي كان قائمًا على مبدأ الشراكة الاستراتيجية داخل حلف الناتو. لم تقتصر آثار هذه

الأزمة على التعاون العسكري فحسب، بل أثرت أيضًا على التنسيق السياسي بين البلدين، حيث بدأت تركيا تركز على استراتيجيات أمنية مستقلة تمامًا.

– تأثيرات طويلة الأمد:

أحد أهم تأثيرات الحظر كان في تشجيع تركيا على تسريع تطوير قدراتها الدفاعية الذاتية بشكل أكبر. علاوة على ذلك، أسهم الحظر في زيادة اعتماد تركيا على أسواق السلاح المتنوعة، بالإضافة إلى خلق بيئة تكنولوجية محلية مبتكرة. أثبتت تركيا أنها قادرة على تجاوز الصعوبات التي فرضها الحظر وتحقيق تقدم ملحوظ في مجال التصنيع العسكري المحلي.في المستقبل، ستظل هذه التطورات تمثل حجر الزاوية في

الاستراتيجية العسكرية لتركيا، وتساعد في تحديد أولويات سياستها الدفاعية على مر السنوات.

الرد التركي على الحظر الأمريكي لعام 1975 كان متعدد الأوجه ويعكس قدرة تركيا على التكيف مع الظروف الصعبة. من خلال تعزيز تعاونها مع دول أخرى، وتوسيع صناعتها العسكرية المحلية، والعمل على تحسين مكانتها الدبلوماسية، استطاعت تركيا تقليل الأثر السلبي للحظر على قدراتها الدفاعية. رغم أن الحظر ترك بصمة واضحة في العلاقات الأمريكية–التركية، إلا أن تركيا استطاعت تأكيد استقلالها في هذا ونتيجة لأخر التطورات بين أمريكا وتركيا سعت الأخيرة إلى فتح مساعي جديد مع السلطة السوفيتية ففي عام 1978 وضعت اتفاقية تعاون مشترك بين البلدين، لذا القت امريكا مزيد الاهتمام بتركيا، حيث حسمت وأقنعت الكونجرس الأمريكي بضرورة العدول عن الحظر العسكري والاقتصادي، وعلى هذا الأساس تم رفع الحظر بشكل تدريجي عن تركيا (سيزر، 1981، ص 20–23), ما يجدر الإشارة إليه, ان تركيز الولايات المتحدة الأمريكية على علاقاتها الاقتصادية بشكل الكبير نتيجة لاعتقادها انها . المدخل للجانب السياسي المهم الذي يصب في اطار السياسية الخارجية الأمريكية لإنشاء منظومة اقتصادية متبادلة من الصعب التفريط او المساس بها

وهذا ما أكده مستشار الأمن القومي كيسنجر Kissinger (U.S.Department of State of the Historian , Cited in :http:// history . state . gov) بقوله " العلاقات الاقتصادية لا يمكن ان تعزل عن المجال السياسي ومن الواضح انه لا يمكن ان نطالب بمجازاة السلوك المعادي بمزايا اقتصادية , حتى لو حرمنا انفسنا من بعض الفرص الاقتصادية ومن ناحية اخرى فانه حين تبدأ العلاقات السياسية في ان تتصلح فانه يكون من الصعب ان يوضح لماذا لا تتطبع العلاقات الاقتصادية كذلك (شلبي , 1976 , ص53) .

١. تأثير انهيار الاتحاد السوفيتي على العلاقات الثنائية

1- شهدت العلاقات الأمريكية–التركية تحولات كبيرة مع انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991. كانت هذه الفترة نقطة فارقة في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث أدت إلى تغييرات جذرية في الاستراتيجيات الأمنية، الاقتصادية والسياسية التي كانت سائدة منذ الحرب العالمية الثانية. قبل هذا التحول، كانت العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا تركز بشكل أساسي على مواجهة التهديد السوفيتي، مع التركيز على التعاون العسكري في إطار حلف الناتو. لكن بعد

انهيار الاتحاد السوفيتي، توقعت كل من الولايات المتحدة وتركيا أن يشهدا تطورات جديدة في ديناميكيات العلاقات الدولية، حيث تحول التركيز نحو قضايا الأمن الإقليمي، الديمقراطية وحقوق الإنسان. Retrieved from .Research Service. (n.d.). f https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44000/44

2-التغيرات السياسية والعسكرية عام 1990:

بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1990، كانت الولايات المتحدة تبحث عن طرق لتوسيع تأثيرها في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، حيث ظهرت دول جديدة ناتجة عن التفكك السوفيتي. هذه الدول، التي كانت تحت تأثير الاتحاد السوفيتي طوال عقود، أصبحت هدفًا رئيسيًا للسياسة الخارجية الأمريكية، بهدف تعزيز الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في المنطقة (شرق الأوسط. (19 شباط2019,). ومن هنا، كانت تركيا بمثابة حلقة وصل بين الشرق الأوسط وأوروبا، ما جعلها لاعبًا أساسيًا في الاستراتيجية الأمريكية.لكن في الوقت نفسه، شهدت العلاقة الأمريكية-التركية ظهور خلافات جديدة. تركيا كانت تشعر بقلق متزايد من زيادة النفوذ الأمريكي في المنطقة وخاصة في البلدان التي كانت جزءًا من الاتحاد السوفيتي، مثل جورجيا وأذربيجان. هذا القلق التركي جعلها تعيد التفكير في سياسة الأمن الإقليمي وتحاول تنويع تحالفاتها الاستراتيجية، خاصة مع جيرانها مثل روسيا وإيران(مركز دراسات الشرق الأوسط. ,2021)

-تأثيرات العقوبات الأمريكية على تركيا

في التسعينيات، لم تقتصر التوترات على القضايا العسكرية فقط، بل شملت أيضًا حقوق الإنسان في تركيا. ففي هذه الفترة، كانت هناك انتقادات واسعة من قبل الولايات المتحدة بسبب تعامل الحكومة التركية مع الأقلية الكردية، لا سيما في سياق العمليات العسكرية ضد حزب العمال الكردستاني (PKK). هذا الوضع أدى إلى فرض عقوبات اقتصادية أمريكية على تركيا، خاصة في مجال المساعدات العسكرية. ورغم ذلك، كانت العلاقات الاقتصادية بين البلدين ما تزال قوية، حيث كانت تركيا تعتبر سوقًا رئيسيًا للمنتجات الأمريكية.علاوة على ذلك، كان دور تركيا في حرب الخليج الثانية (1990-1991) محوريًا. فقد وافقت تركيا على فتح أراضيها للعمليات العسكرية ضد العراق، وهو ما ساعد التحالف الدولي في إضعاف نظام صدام حسين. هذا الدور المحوري في الحرب جعل الولايات المتحدة تشيد بموقف تركيا، مما خفف بعض الشيء من الضغوط التي كانت تواجهها في الملف الكردي (أروغان والقس الأمريكي,2021).

– التفاعل بين العلاقات الاقتصادية والسياسية

مع بداية التسعينيات، شهدت تركيا أيضًا تغييرات اقتصادية هامة، حيث بدأت في تطبيق سياسات السوق الحرة، مما جذب الاستثمارات الأمريكية إلى البلاد. ومع ذلك،

تواصلت الصراعات حول القضايا الداخلية مثل حقوق الإنسان والقضية الكردية، حيث كانت الولايات المتحدة تفرض عقوبات اقتصادية على تركيا في هذا السياق. ومع ذلك، حاولت تركيا التأكيد على أهمية استقرار المنطقة في تعزيز المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وهو ما كان أحد الدوافع الأساسية التي جعلت الولايات المتحدة تبقي على علاقتها مع تركيا رغم وجود بعض العقوبات.

المبحث الرابع :توتر العلاقات الامريكية التركية(تأثير العقوبات على العلاقات بين البلدين في المرحلة الانتقالية حتى عام 1990) ونتائجه

منذ بداية التسعينيات، بدأ المسؤولون الأتراك في إعادة النظر في الاستراتيجية العسكرية والأمنية، معتمدين في ذلك على التنوع في تحالفاتهم الإقليمية والدولية. فبينما كانت تركيا تستمر في الحفاظ على تحالفاتها مع الولايات المتحدة، كانت تسعى أيضًا إلى تعزيز علاقاتها مع روسيا، وخاصة بعد أن أظهرت موسكو استعدادًا أكبر للتعاون في قضايا مثل التجارة والطاقة. كما بدأت تركيا في تطوير سياسات أكثر استقلالية في قضايا الأمن الإقليمي، مثل النزاع مع العراق وسوريا.

من ناحية أخرى، استمرت تركيا في التأكيد على أهمية علاقتها مع الولايات المتحدة، حيث كانت تعتبرها حليفًا أساسيًا في مواجهة التحديات الإقليمية. على الرغم من ذلك، شهدت العلاقة بين البلدين بعض التوترات بسبب تدخلات الولايات المتحدة في شؤون المنطقة، والتي اعتبرتها تركيا تهديدًا لمصالحها الاستراتيجية.

1- لقد أثرت تحولات ما بعد الحرب الباردة بشكل كبير على العلاقات الأمريكية–التركية، حيث تغيرت أولويات البلدين في العديد من المجالات. بينما كانت تركيا تستمر في التطلع إلى علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة، كانت في الوقت نفسه تعمل على تعزيز استقلالها الإقليمي وإيجاد مسارات جديدة للتعاون مع الدول الكبرى الأخرى مثل روسيا وإيران (رمضاني، 1982، ص 15–16). بناء عليه قد ادرك الطرفين أهميتهما لبعض، فأمريكا ترى أن تركيا حليفًا استراتيجياً وفي المقابل تركيا ترى أن أمريكا كقوى عظمى

2- في استطاعتها مساعدتها خاصة في ظل التهديدات التي تهدد تركيا أما داخلية كالاضطراب السياسي والاجتماعي وإما خارجية كالتطورات في الساحة الإقليمية مثل نشوب الثورة الإيرانية في 1979، وقيام الحرب بين إيران والعراق في عام 1980، و احتلال أجزاء من أفغانستان من قبل الاتحاد السوفيتي، كل هذه الأحداث جعلت منها تتوجه نحو المعسكر الغربي لزيادة هيمنتها في المنقطة وخاصة تحت التهديدات والاضطرابات المحيطة بها وإن ما يسمى الانقلاب وفي مواضع أخرى الثورة الإيرانية أدت إلى الإطاحة بنظام الحكم المعاون لأمريكا في المنطقة وإقامة دولة معادية لأمريكا أدى إلى تزايد الاهتمام من الجانب الأمريكي تجاه تركيا (رمضاني، 1982، ص 15-16), وبالشأن ذاته , ان انضمام تركيا لحلف الناتو جعلها تبدأ بممارسة وظيفة النفوذ الإقليمي في المنطقة نيابة عن امريكا والأقطار الغربية, فأصبحت هذه الوظيفة تجعل من أمريكا تولي اهتمامها بتركيا على الرغم من ظهور مفهوم الوفاق الدولي في عهد الرئيس الأمريكي جيمس كارتر(http : // ar. M. Wikipedia . org:James Carter)فقد برز هذا الاهتمام منذ غزو القوات السوفيتية أفغانستان من خلال حث تركيا على الانضمام الى قوات الانتشار السريع UNSAS(: http:// ar . m. Wikipedia.org),كانت وجهة النظر الأمريكية ترى ان تقديم الدعم السياسي والاقتصادي لتركيا لضمان استقلالها الوطني عن الاتحاد السوفيتي والتزاماتها بسياسة عدم الانحياز يصب في مصلحة وأهداف السياسة الخارجية الأمريكية وحماية المصالح الاستراتيجية الكبرى في المنطقة (النعيمي ,2002 , ص7). وبلغت ذروة التعاون الأمريكي التركي في عهد رونالد ريغان http: // ar. Ronald Reagan (Wikipedia . org.

ففي عام 1983، أمرت أمريكا بإرسال مساعدات مالية تزيد عن 900 مليون دولار لتكون تركيا ومصر وإسرائيل من بقية الدول التي تستقبل مساعدات مالية أمريكية.

3- شهدت العلاقات مع أمريكا الازدهار والتعاون، فكل من الطرفين يرى في الآخر حليف استراتيجي لتعظيم نفوذه في المنطقة وزادت وتيرة العلاقات المشتركة في عام 1987 بسبب سياسة .U.S Department of State , Office of the Historian , ميخائيل غورباتشوف. الرئيس الروسي(http: // ar. Wikipedia . org. Mnxain Gorbachev

آنذاك[50] والتي تتلخص بمحاولة تحديد الدماء في البلد على حسب القوى والدول المجاورة مما ساهم في اتساع التباعد بين تركيا والاتحاد(احمد، 1988، ص 235-238.)، وفي نهايات العقد8 من القرن الـ 20، بدأ الاتحاد يتفكك بشيء من التدريج منذ عام 1989 ومنذ هذه اللحظة ازدادت العلاقات التركية والأمريكية لمجابه العدو الإقليمي الجديد إيران, من الجدير بالذكر, ان قبل انتهاء الحرب الباردة بين المعسكرين كانت لتركيا الدور الاستراتيجي في حلف الناتو, اذ كانت عائقة أمام الاتحاد السوفيتي على الجناح المركزي للحلف و بسبب ان قواتها كانت تهدد قوات حلف وارشو في البلقان والحق ان التسهيلات الموجودة في تركيا جعلت بالإمكان تحديد خطط القوة الجوية السوفيتية في شرقي البحر المتوسط (الجشمي , المصدر السابق , ص 113), اما في البحر فأن سيطرة

تركيا على البسفور أدت الى حصار الخطة البحرية السوفيتية في بحر ايجة فضلا عن ذلك فأن الأراضي التركية وقواعدها خارج إطار أوربا الشرقية منعت الاتحاد السوفيتي عن أهدافها في الخليج العربي(نقلا" من احمد نوري النعيمي , تركيا والجمهوريات الاسلامية, 338 ,p ,1991 .)

الخاتمة واهم الاستنتاجات :

يتمثل دراسة العلاقة بين العقوبات الأمريكية على تركيا والتغيرات السياسية في البلاد. سيتناول البحث تحليل التأثيرات المحتملة لهذه العقوبات على التحولات السياسية الكبرى في تركيا، مثل التوجه نحو مزيد من الاستقلالية في السياسة الخارجية تحت

قيادة حزب العدالة والتنمية، والتحولات الداخلية التي شهدتها البلاد من حيث السلطة السياسية. ستتم دراسة كيفية تأثير هذه العقوبات على النظام السياسي التركي من خلال تأثيراتها على الانتخابات، حركة المعارضة، والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها الحكومة التركية للتعامل مع الآثار السلبية لهذه العقوبات.

بالإضافة إلى ذلك، سيتم تحليل العلاقة بين العقوبات وتغيرات السياسة التركية في ما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية مثل الصراع في العراق، الأزمة السورية، وعلاقات تركيا مع روسيا والاتحاد الأوروبي. سيتم البحث في كيف أدت العقوبات الأمريكية إلى تعزيز بعض التوجهات السياسية في تركيا نحو تعزيز السيادة الوطنية، وكيف تفاعلت الحكومة التركية مع هذه العقوبات على المستوى الدبلوماسي.لذلك فان اهم النتائج :

-تأثير العقوبات على الاقتصاد التركي وتراجع مستويات الاستثمار الاجنبي والقيود المفروضة على قطاع الدفاع والصناعات العسكرية

-استطاعت تركيا ان تجد طرقا لتقليل تأثير هذه العقوبات من خلال تعزيز التعاون مع دول اخرى مثل روسيا ودول الخليج وتطوير صناعاتها المحلية

-عملت تركيا على توسيع دائرة تحالفاتها مع دول اقليمية ودولية اخرى

التوصيات :

-دراسة تأثير التغيرات الاقليمية على العلاقات الثنائية ولها فائدة في مستقبل دراسة التأثير التغيرات السياسية والاقليمية على العلاقات الدولية سواء بين تركيا والولايات المتحدة او مع دول العالم بشكل عام

-دور السياسات التركية في التوازنات الاقليمية

-اثار العقوبات الاقتصادية على التحولات الداخلية في تركيا وكيفية استفادت تركيا منها

قائمة المصادر:

1- احمد, إبراهيم خليل(1988) ، تركيا المعاصرة، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، مديرية الكتب، الموصل، العراق

2- احمد, محمود حسن (2014)، الدور الامريكي في الشرق الاسط وافريقيا، ع12، مركز السودان لدارسات الهجرة والتنمية، السودان.

3- أردوغان والقس الأمريكي,2021.. هل رضخت تركيا للضغوطات الاقتصادية Retrieved from https://www.aljazeera.net/blogs/2018/

4- البحراني, محمد نور (2018/2/10), استراتيجية العقوبات الدولية وانعكاساتها على سياسيات الدول , JOURNA.ekb.eg/article

5- زاهر البيك , زاهر(2020/12/6), دراسة تأثير العقوبات على تركيا في المجالات المختلفة https://www.aljazeera.ne

6- بهنا، حنا عزو (2009) العلاقات التركية السوفيتية 1980-1953، مجلة دراسات إقليمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، مج6، ع 15، العراق.

ISSN print/ 2769-1926 ISSN online/ 2769-1934

7-تفاصيل العقوبات على تركيا ضمن قانون "مكافحة أعداء أمريكا"،(2016). CNN بالعربية Retrieved frohttps://arabic.cnn.com/business/article/2020/12/15/us-sanctions-turkey-details هـ

8- الحمداني, محمد صادق جميل(2002) , المشكلة القبرصية دراسة جيوبولتيكية , رسالة ماجستير غير منشورة ,كلية التربية / ابن رشد , جامعة بغداد , العراق

9- نبيل الحيدري، تركيا دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صبرا للطباعة والنشر، دمشق، 1986

10- خليل ,محمد عبد القادر(24 اغسطس2012), التداعيات الامنية للثورات العربية على تركيا , جريدة الاهرام,

11- الجشمي , احمد يونس زويد (2018)، تطور العلاقات الامريكية التركية للمدة من 1947-1991، دراسة تاريخية، مجد8، ع2، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، العراق.

12- الجلبي، زياد عزيز احمد(1989) السياسة الخارجية التركية (1973-1983)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد الدراسات الآسيوية والإفريقية، الجامعة المستنصرية، العراق

13- الجميلي، حسين (1992) الازمة القبرصية من وجهة نظر يوناني، مجلة دراسات تركية، ع1، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل، العراق

14- رمضاني، ر.ك(1982) إيران في الاستراتيجية الأمريكية، ترجمة وإصدار مركز دراسات الخليج العربي ، البصرة، العراق

15- الزبيدي، كريم مطر حمزة(2012) سياسات الولايات المتحدة تجاه تركيا، دار الرضوان للنشر والتوزيع، عمان

16- سيزر، دييجو بازوجلو(1981) سياسات تركيا الأمنية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت

17- شرق الأوسط. (19 شباط2019,)العلاقات التركية الروسية: من الشراكة إلى التحالف. Retrieved from https://aawsat.com/home/article/1533091/%D8%A7%D9%84%D8%B9

18- شلبي ,امين (1976) هنري كيسنجر ودبلوماسية الوفاق الدولي , مجلة السياسة الدولية , العدد 246 , القاهرة ,

19- كميس ,البرت (2017) عقوبات دبلوماسية اقتصادية او عسكرية , https://ar.gurid.humanitarian.law.org,

20- عطا الله، محمد(2018), السياسة الخارجية التركية في ضوء التحديات الإقليمية والدولية (الطبعة الأولى). عمان، الأردن: دار الفكر العربي

21- ثامر كامل محمد، وآخرون، ثامر كامل(2015) العلاقات التركية-الأمريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، ط1 , مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ع95، الامارات،

22- محمود، لقمان عمر(2011) تركيا وروسيا الاتحادية، دراسة في العلاقات السياسية 2000-2009، مجلة دراسات إقليمية، ع21، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق

23- المرشد، مي سامي (2017) الدور الإقليمي لتركيا تجاه الشرق الأوسط (2002-2016)، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، المانيا

24- مركز أبحاث الأمن القومي التركي. (تاريخ غير معروف). الصناعات الدفاعية التركية: الواقع والتحديات. تم الاسترجاع من: http://www.sam.gov.tr

25- مركز دراسات الشرق الأوسط. (2021). العلاقات التركية الغربية في ظل العقوبات. تم الاسترجاع من: https://www.mideastcenter.org

26- يحي جلال معوض ,يحي جلال (1 اكتوبر2009) العثمانية الجديدة , الدور الاقليمي التركي في الشرق الاوسط , سلسلة قضايا , المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية , القاهرة ,

27- .الهاشمي،علي (2016) العقوبات الاقتصادية في العلاقات الدولية: دراسة حالة العقوبات الأمريكية (الطبعة الثانية). دار الفكر الجامعي, لبنان

28- -نقلا" من النعيمي , احمد نوري(1991) تركيا والجمهوريات الاسلامية Kuniboiran . Bruce R . Turkey and the west foreign Affairs . , vol. 70 . No. spring , p, 338

29- النعيمي،احمد نوري(1975) السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية، رسالة ماجستير، دار الحرية للطباعة، العراق

30- النعيمي، احمد نوري (1981) تركيا وحلف شمال الاطلسي، ط1 , المطبعة الوطنية , عمان

31- احمد نوري النعيمي ,احمد نوري(2002) الوظيفة الاقليمية لتركيا في الشرق الاوسط , ط1, بيروت ,

32- لمزيد من التفصيلات عن نيكسون وحياته ورئاسته للولايات المتحدة الامريكية ينظر ;Michael A. Genovese, the Nixon presidency , Power and politics in : Turbulent Times Greenwood, 1990 p, 12 http : // www. Whitehouse. Gov/ about / president/ richardnixo

33- U.S.Department of State of the Historian , Cited in :http:// history . state . gov/department history / people / secretaries .

34- Research Service. (n.d.). Turkey: Congressional . Retrieved from .Brief Background, U.S. Relations, and Sanctions In https://crsreports.congress.gov/product/pdf/R/R44000/44

35- هنري الفريد كيسنجر : ولد في المانيا عام 1923 لأبوين يهوديين هاجرت عائلته الى امريكا عام 1938 واستقر في نيويورك حصل على الجنسية الامريكية خلال الحرب العالمية الثانية

درس في جامعة هارفارد ونال درجة الدكتوراه عام 1954 دخل السلك الدبلوماسي عام 1968 عندما اختاره الرئيس نيكسون ليكون مستشارا" للأمن القومي وعين وزيرا" للخارجية عام 1973 مع الاحتفاظ بوظيفته الأولى حتى عام 1975 بقي وزيرا" للخارجية حتى عام 1977 الا انه مازال مستمر بتقديم خدماته واستشاراته للإدارة الامريكية لمزيد من التفاصيل ينظر : U.S.Department of State of the Historian , Cited in :http:// history . state . gov/department history / people / secretaries .

36- جيمس كارتر : هو سياسي امريكي شغل منصب رئاسة الولايات المتحدة بين عامي 1977- 1981 وظل نشطا" في الحياة العامة بعد فترة رئاسته حصل على جائزة نوبل للسلام لعمله في مركز كارتر لمزيدمن المعلومات ينظر : http : // ar. M. Wikipedia . org .

37- قوات الانتشار السريع : هو ما يعرف بنظام الترتيبات الاحتياطية والذي يقوم على انفتاح قوة دولية في منطقة الصراع ضمن فترة تتروح من 3- 10 ايام للتخفيف من حدة المعاناة الانسانية والامنية ولحين صدور قرار نافذ من مجلس الامن يبين طبيعة وحجم مهمة حفظ السلام المنتظرة لمزيد من المعلومات ينظر : http:// ar . m. Wikipedia.org.

38- رونالد ريغان : ولد عام 1911 من عائلة فقيرة عمل مذيعا" رياضيا "في المحطات الاذاعية الاقليمية , اصبح ممثلا" 1937 تولى منصب رئاسة الولايات المتحدة عام 1981 ثم اعيد انتخابه عام 1984 له دور في انهاء الحرب الباردة وقصف ليبيا وقضية ايران وصف الاتحاد السوفيتي بأنها " امبراطورية الشر " توفي عام 2004 يعتبر ريغان ايقونة بين الجمهوريين ويحظى بنظرة ايجابية في تصنيف المؤرخين بين رؤساء الولايات المتحدة وشكلت فترة ولايته تحول التوجه السياسي في الولايات المتحدة نحو المحافظة لمزيد من المعلومات ينظر : http: // ar. Wikipedia . org.

39- U.S. Department of State , Office of the Historian , Cited in : http:// history .state .gov. department history/people/by-name.

40- رونالد ريغان : ولد عام 1911 من عائلة فقيرة عمل مذيعا" رياضيا "في المحطات الاذاعية الاقليمية
, اصبح ممثلا" 1937 تولى منصب رئاسة الولايات المتحدة عام 1981 ثم اعيد انتخابه عام 1984

41- له دور في انهاء الحرب الباردة وقصف ليبيا وقضية ايران وصف الاتحاد السوفيتي بأنها " امبراطورية الشر " توفي عام 2004 يعتبر ريغان ايقونة بين الجمهوريين ويحظى بنظرة ايجابية في تصنيف المؤرخين بين رؤساء الولايات المتحدة وشكلت فترة ولايته تحول التوجه السياسي في الولايات المتحدة نحو المحافظة لمزيد من المعلومات ينظر : . http: // ar. Wikipedia org.

42- ميخائيل غورباتشوف : ولد عام 1931 من عائلة روسية اوكرانية قروية تخرج من جامعة موسكو بشهادة بكالوريوس بالقانون تولى بعد بريجنيف عام 1988 – 1991 الغى الدور الدستوري للحزب الشيوعي في تنظيم الدولة وبدون قصد ادى الى تفكك الاتحاد السوفيتي تم منحه ميدالية وتتوهان للسلام عام 1989 وجائزة نوبل للسلام 1990 وجائزة هارفي 1992 اضافة الى العديد من الشهادات الدكتوراه الفخرية من جامعات متعددة لمزيد من المعلومات ينظر : http:// ar . Wikipedia . org